الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.4/19

Distr.: General
3 December 2018

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الرابعة
نيروبي، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٩
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: القانون البيئي

التقييم النهائي للبرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو الرابع) ومقترحات لبرنامج مستقبلي

تقرير المدير التنفيذي

موجز

اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الفقرة ١ من الفرع الأول من المقرر ١١/٢٥ الصادر في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو الرابع) بوصفه استراتيجية واسعة في مجال القانون البيئي للعقد الذي يبدأ في عام ٢٠١٠. وفي الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، التي عقدت في عام ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية القرار ١٩/٢ بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج مونتيفيديو الرابع. ويعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بالقرار ١٩/٢، مقترحاً وُضع بالتشاور الوثيق مع جهات الاتصال الوطنية المعينة لبرنامج مونتفيديو، لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي للعقد الذي يبدأ في عام ٢٠٢٠، لكي تنظر فيه جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك معلومات عن تقييم تنفيذ وفعالية وأثر برنامج مونتيفيديو الرابع.

* UNEP/EA.4/1/Rev.1.

أولاً – مقدمة

١ – منذ العام ١٩٨٢، نُظمت ونُسِّقت أنشطة القانون البيئي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال سلسلة من البرامج الممتدة لعشر سنوات، والتي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل وضع القانون البيئي واستعراضه دورياً. وحدد برنامج وضع القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو) باستمرار استراتيجية مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي. واعتمد مجلس الإدارة برنامج مونتيفيديو الرابع الحالي في عام ٢٠٠٩ في مقرره ١١/٢٥ بوصفه استراتيجية واسعة لأوساط القانون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي للعقد الذي يبدأ في عام ٢٠١٠.

٢ – وفي القرار ١٩/٢، الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة الدول الأعضاء، قامت الجمعية بجملة أمور منها دعوة الدول الأعضاء إلى تعيين جهات اتصال وطنية لبرنامج مونتفيديو من أجل العمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتوفير التوجيه له في تعزيز تطبيق برنامج مونتيفيديو ورصد وتقييم تنفيذه. وطلبت إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد، بالتنسيق الوثيق مع جهات الاتصال المذكورة آنفاً، وبمدخلات وتعليقات من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المعنيين '١' تقييماً لتنفيذ وفعالية وأثر برنامج مونتفيديو الرابع و'٢' مقترحات بشأن العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي لفترة محددة تبدأ في عام ٢٠٢٠، لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها التي ستعقد قبل نهاية عام ٢٠١٩.

ثانياً – تقييم تنفيذ وفعالية وأثر برنامج مونتيفيديو الرابع

٣ – استجابة للطلب الوارد في القرار ١٩/٢ لتقييم تنفيذ وفعالية وأثر برنامج مونتيفيديو الرابع، أجرى مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييماً وتقديراً للبرنامج.

٤ – وأتيحت للدول الأعضاء، من خلال جهات الاتصال الوطنية، وكذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، الفرصة للمساهمة في تقييم فعالية أنشطة برنامج مونتفيديو الرابع في بلدانها وأقاليمها. وكان التقييم عملية مفتوحة وشاملة للجميع، حيث دُعيت الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة ومؤسسات الخبراء والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني إلى تقديم معلومات ذات صلة بشأن تنفيذ برنامج مونتيفيديو الرابع، بما في ذلك وجهات نظرها وتجاربها ذات الصلة المتعلقة بنقاط قوته وضعفه والتحديات التي تواجهه، وآرائها بشأن المسائل الهامة والناشئة في مجال القانون البيئي، وكذلك فيما يتعلق باتجاه برنامج محتمل مستقبلي.

٥ – واشتملت الخطوات التي اتخذها مكتب التقييم في عملية التقييم على ما يلي: '١' وضع دراسة استقصائية إلكترونية عُمِّمت على جميع جهات الاتصال الوطنية لبرنامج مونتفيديو، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، ومنظمات الأمم المتحدة وخبراء القانون البيئي؛ '٢' جمع وتحليل المعلومات من سلسلة من الاجتماعات التشاورية الإقليمية لجهات الاتصال الوطنية لبرنامج مونتيفيديو (في نيروبي من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وبنما من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وعمّان في ٩ و١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ وبانكوك من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨)[(١)]، فضلاً عن اجتماع عالمي لجهات الاتصال الوطنية عقد من ١٢ إلى ١٤

(١) يمكن الاطلاع على تقارير الاجتماعات التشاورية الإقليمية الأربعة على الموقع التالي:
https://www.unenvironment.org/explore-topics/environmental-governance/what-we-do/strengthening-institutions-0.

أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في جنيف؛ '٣' إجراء مقابلات ثنائية مع جهات الاتصال الوطنية لبرنامج مونتيفيديو؛ '٤' استعراض للمشاريع والتقارير الرئيسية التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ '٥' إجراء مشاورات منتظمة ومقابلات متعمقة مع موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنيين؛ '٦' استعراض واسع للمنشورات التي كتبها خبراء بارزون في مجال القانون البيئي؛ '٧' إجراء مشاورات منتظمة مع مدير مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ '٨' إجراء مقابلات وندوات عبر الإنترنت مع خبراء القانون البيئي؛ '٩' تعميم مشروع التقييم عبر الإنترنت بهدف الحصول على تعليقات وآراء من أصحاب المصلحة المعنيين. واسترشد التقييم أيضاً باستعراض منتصف المدة لبرنامج مونتيفيديو الرابع، الذي أُجري في عام ٢٠١٥، وبالقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة، فضلاً عن الأهداف والالتزامات الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وأهداف التنمية المستدامة.

٦ - وخلص تقرير التقييم النهائي الذي أعده مكتب التقييم إلى أن برنامج مونتيفيديو الرابع، الذي صمم ليكون استراتيجية واسعة لصياغة أنشطة القانون البيئي، يوفر بالفعل إطاراً شاملاً للغاية للأنشطة التي تتناول الطيف الكامل لتحديات القانون البيئي والتحديات الوظيفية المحددة التي تواجهها البلدان في الوضع الفعلي للقانون البيئي وتطبيقه وإنفاذه. وكشف التقييم أيضاً عن صورة إيجابية عامة للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم البلدان في وضع وتنفيذ القانون البيئي. وقد سلطت جهات الاتصال الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرون الضوء على الإنجازات التالية:

(أ) وضع القوانين البيئية الإطارية والقطاعية في العديد من البلدان، فضلاً عن القوانين النموذجية مثل القانون النموذجي بشأن الطلاء المحتوي على الرصاص؛

(ب) تعزيز المؤسسات البيئية، بما في ذلك وزارات البيئة وسلطات حماية البيئة في العديد من البلدان؛

(ج) تحسين قدرة مختلف أصحاب المصلحة القانونيين، ولا سيما الهيئات القضائية، بوسائل منها تطوير أدوات إعلامية ومواد توجيهية ونماذج فعالة لوضع وتنفيذ القانون البيئي ومن خلال تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة؛

(د) وضع قواعد ومفاهيم جديدة والنهوض بها، مثل مبادئ الدستورية البيئية وسيادة القانون البيئي، في العديد من البلدان؛

(هـ) الاعتراف بالروابط بين حقوق الإنسان والبيئة وإقامة تلك الروابط على المستويين الدولي والوطني؛

(و) تعزيز أوجه التآزر في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(ز) وضع العديد من الاتفاقات والتصديق عليها وتنفيذها، مثل اتفاقية مينماتا بشأن الزئبق وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها وتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال؛

(ح) تعزيز العمل المشترك بين الوكالات وإقامة الشراكات بشأن المسائل البيئية الهامة، مثل الجرائم التي لها آثار خطيرة على البيئة والحقوق البيئية، وفقاً للدور الحافز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٧ - وفيما يتعلق بأوجه القصور في برنامج مونتيفيديو الرابع، سلطت جهات الاتصال الوطنية وأصحاب المصلحة الضوء على ما يلي، على سبيل المثال:

(أ) الصعوبات في إسناد الإنجازات في وضع القانون البيئي على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي إلى برنامج مونتيفيديو الرابع بسبب اتساع نطاقه وعدم تركيزه ومجالات نشاطه المتداخلة والمتعددة وغياب مؤشرات محددة بوضوح لقياس أثره ونتائجه وعدم وجود أي هيكل برنامجي لوضع واتخاذ الإجراءات؛

(ب) الافتقار إلى هيكل فعال للإدارة والمساءلة والرصد للإشراف على التنفيذ؛

(ج) قلة الظهور العام لبرنامج مونتيفيديو الرابع.

٨ - وتنعكس أوجه القصور هذه في تقرير التقييم النهائي لبرنامج مونتيفيديو الرابع[٢]، الذي يخلص فيه مكتب التقييم إلى أنه، بالنظر إلى أن برنامج مونتيفيديو الرابع لم يصمم كبرنامج بالمعنى التقليدي، فإنه يفتقر إلى العديد من السمات التي تسمح بإجراء تقييم رسمي. فبرنامج مونتيفيديو يتسم بانعدام ملحوظ لإطار واضح للنتائج. ولا يحدد مجموعة منفصلة من الأنشطة التي يتعين تنفيذها والنواتج التي ينبغي تحقيقها، ولا تعرَّف موارد محددة له. ويؤدي عدم وجود هذه السمات الرئيسية إلى صعوبة قياس الأداء على مستوى النتائج، أو تحديد الآثار المقصودة، أو حتى تتبع إسناد أي آثار مرصودة إلى برنامج مونتيفيديو الرابع. ويسلط مكتب التقييم الضوء أيضاً على عدم وجود هيكل لإدارة برنامج مونتيفيديو ويشير إلى أن هذا الهيكل، الذي يعتمد على تعيين جهات اتصال وطنية لبرنامج مونتيفيديو، سيساعد في التغلب على أوجه القصور في برنامج مونتيفيديو الرابع، وبناء ثقافة المساءلة، ورصد احتياجات ومطالب البلدان وتلبيتها بشكل أفضل، وزيادة الظهور العام للبرنامج وأثره، ومواصلة الارتقاء بنجاحات الأعمال السابقة في إطار برنامج مونتيفيديو والبناء عليها.

ثالثاً - مقترحات بشأن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي لفترة محددة تبدأ في عام ٢٠٢٠ لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة

٩ - على النحو المذكور أعلاه، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استجابة لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١٩/٢، سلسلة من المشاورات العالمية والإقليمية تضم شبكة متنامية من جهات الاتصال الوطنية[٣]، فضلاً عن الجهات الفاعلة الأخرى والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المعنيين.

١٠- وبهدف وضع مقترحات للعمل المستقبلي في إطار برنامج مونتيفيديو لفترة محددة تبدأ في عام ٢٠٢٠، شدد المشاركون في الاجتماع العالمي لجهات الاتصال الوطنية لبرنامج مونتفيديو الذي عقد من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في جنيف[٤]، على أن البرنامج المستقبلي ينبغي أن:

(أ) يركز على الأولويات والمجالات الاستراتيجية التي يمكن للقانون البيئي، أن يُحدث أثراً فيها بالنسبة للناس والكوكب من خلال تنفيذ برنامج مونتيفيديو؛

(ب) يتواءم مع الأهداف والغايات ذات الصلة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

---

(٢) متاح على الرابط التالي:
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/26696/Final_Montevideo_IV%20.pdf?isAllowed=y&sequence=1

(٣) في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كان ١٠٣ من الدول الأعضاء قد عينت جهات اتصال وطنية لبرنامج مونتيفيديو.

(٤) موجز الرئيسين المشاركين للاجتماع العالمي الأول لجهات الاتصال الوطنية لبرنامج مونتيفيديو لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو الرابع) الذي عقد في جنيف من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (UNEP/ENV.LAW/MTV.4/FP.4)، متاح على الرابط التالي
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/26692/Co_Chairs%27_Summary.pdf?isAllowed=y&sequence=1.

(ج) يكون موجهاً نحو الأهداف ومستنداً إلى النتائج؛

(د) يعزز وينفذ برامج بناء القدرات المستدامة من أجل تنفيذ ووضع القانون البيئي؛

(هـ) يستند إلى النجاحات التي حققها برنامج مونتيفيديو الرابع ويواصل تعزيز قدرة أصحاب المصلحة القانونيين المعنيين على تنفيذ ووضع القانون البيئي؛

(و) يواصل وضع النُهج أو النماذج المبتكرة لتناول المسائل البيئية من خلال القانون، مثل البناء على النُهج المستخدمة في إطار تنفيذ برنامج مونتيفيديو الرابع للقضاء على استخدام الطلاء المحتوي على الرصاص وتنظيمه؛

(ز) يوفر منصة لتبادل الخبرات والمعلومات بشأن القانون البيئي، بما في ذلك الممارسات والنُهج الجيدة؛

(ح) ينهض بالمبادرات التي تعترف وتحتفي بالممارسات الجيدة والمبتكرة في تنفيذ القانون البيئي ويضع هذه المبادرات؛

(ط) يتجنب الازدواجية مع الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة، وكذلك مع المبادرات البيئية الأخرى؛

(ي) يعزز أوجه التآزر مع المبادرات البيئية الأخرى، حسب الاقتضاء؛

(ك) يدرج هيكلاً واضحاً للإدارة، بناء على الفرص التي يوفرها إنشاء جهات الاتصال الوطنية، لزيادة الظهور العام لبرنامج مونتفيديو والدعم المقدم له على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛

(ل) ينظر في السبل والوسائل الرامية إلى إدماج دورات برمجة أقصر ضمن إطار أطول أجلاً لبرنامج مونتيفيديو؛

(م) يعزز ويبني شراكات فعالة مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والهيئات والمنظمات الحكومية الدولية.

١١- وكذلك وافق المشاركون في اجتماع جنيف على إنشاء فريق من أصدقاء الرئيسين المشاركين لمواصلة استعراض مقترح لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي لفترة محددة تبدأ في عام ٢٠٢٠ ومواصلة العمل عليه والانتهاء من إعداده في اجتماع لفريق أصدقاء الرئيسين المشاركين يُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في نيروبي. وسيضم الفريق ممثلين من الاتحاد الأوروبي وإثيوبيا والأردن وأوروغواي (رئيس مشارك) وأوغندا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبوتان وجامايكا والجمهورية العربية السورية وزامبيا وسورينام وسويسرا وشيلي والصين والكاميرون وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (رئيس مشارك) واليابان. وقرر المشاركون التماس الإسهامات طوال عملية الصياغة من جميع جهات الاتصال والمجتمع المدني وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية لضمان عملية شفافة وشاملة.

١٢- وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عمم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروع مقترح بشأن عمله في مجال القانون البيئي للعقد الذي يبدأ في عام ٢٠٢٠ على جميع جهات الاتصال الوطنية، فضلاً عن المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية، للحصول على إسهاماتها. وجُمِّعت الإسهامات الواردة وأتيحت على الإنترنت[٥] قبل اجتماع فريق أصدقاء الرئيسين المشاركين في نيروبي. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨،

(٥) https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/26864/Comments_on_MonteV.pdf?isAllowed=y&sequence=1.

أنهى الفريق أعماله ووافق على مقترح نهائي لتقديمه إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة لكي تنظر فيه في دورتها الرابعة، إلى جانب موجز للاجتماع أعده الرئيسان المشاركان (يرد في المرفق الثاني لهذا التقرير).

رابعاً – الطريق إلى الأمام

١٣- إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة مدعوة إلى '١' النظر في ملاحظة تقييم[٦] تنفيذ وفعالية وأثر برنامج مونتفيديو الرابع، بما في ذلك التقدم المحرز والتحديات التي واجهها تنفيذ البرنامج؛ و'٢' النظر في اعتماد مقترح عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي للعقد الذي يبدأ في عام ٢٠٢٠ على النحو المبين في المرفق الأول لهذا التقرير.

(٦) يمكن الاطلاع على التقييم النهائي لبرنامج مونتيفيديو الرابع على الرابط:
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/26696/Final_Montevideo_IV%20.pdf?isAllowed=y&seque
.nce=1

المرفق الأول

التنفيذ من أجل الناس والكوكب: برنامج مونتيفيديو الخامس لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو الخامس)

مقترح لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي لفترة محددة تبدأ في عام ٢٠٢٠، على النحو المتفق عليه في اجتماع فريق أصدقاء الرئيسين المشاركين الذي عقد في نيروبي من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

١ - إن برنامج مونتفيديو الخامس لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو الخامس) برنامج حكومي دولي صُمم لتوجيه عملية تحديد وتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في مجال القانون البيئي التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى للعقد الذي يبدأ في عام ٢٠٢٠. ويستند برنامج مونتيفيديو الخامس إلى نجاحات برامج مونتيفيديو السابقة ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي للوفاء بولايته الأساسية[٧] وتحقيق الأهداف البيئية الواردة في قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرارات التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة والتي تنعكس، حسب الاقتضاء، في الالتزامات الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

الرؤية

٢ - يشجع برنامج مونتيفيديو الخامس وضع وتنفيذ سيادة القانون البيئي، ويعزز القدرات ذات الصلة في البلدان ويسهم في البُعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠.

الأهداف

٣ - سيهدف برنامج مونتيفيديو الخامس إلى:

(أ) دعم وضع تشريعات وأطر قانونية بيئية ملائمة وفعالة على جميع المستويات لتناول المسائل البيئية؛

(ب) تعزيز التنفيذ الفعال للقانون البيئي على المستوى الوطني؛

(ج) دعم تعزيز بناء القدرات لزيادة فعالية القانون البيئي لجميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات؛

(د) دعم الحكومات الوطنية، بناء على طلبها، في وضع وتنفيذ سيادة القانون البيئي، بما يتسق مع المقرر ٩/٢٧ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(هـ) تعزيز دور القانون البيئي في سياق الإدارة البيئية الفعالة؛

(و) تعزيز استجابة برنامج مونتفيديو وفعاليته.

الأنشطة الاستراتيجية

٤ - لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، سيركز برنامج مونتيفيديو الخامس على الأنشطة الاستراتيجية التالية:

(٧) الفقرة ٣ من إعلان نيروبي لعام ١٩٩٧ بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما أعيد تأكيدهما في الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ''المستقبل الذي نصبو إليه''.

(أ) توفير التوجيه العملي والأدوات والنُهج المبتكرة والموارد، بما في ذلك النماذج والنُهج القانونية الفعالة، وكذلك أفضل الممارسات والمؤشرات النموذجية للبلدان من أجل وضع وتنفيذ القانون البيئي على نحو فعال وشامل بطريقة تتسق مع المقرر ٩/٢٧ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) تطوير وتشجيع تبادل المعلومات والبيانات فيما بين أصحاب المصلحة القانونيين المشاركين في وضع وتنفيذ القانون البيئي؛

(ج) تعزيز المشاركة العامة والوصول إلى المعلومات والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية؛

(د) تعزيز الاعتراف بالعلاقة الداعمة والمتبادلة بين القانون البيئي والركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة؛

(هـ) دعم التعاون وتعزيز الشراكات في مجال القانون البيئي في جميع أقسام منظومة الأمم المتحدة ومع الكيانات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني؛

(و) تشجيع وتيسير التثقيف بشأن القانون البيئي، بهدف تمكين الناس والمجتمعات المحلية وتعزيز القدرة المؤسسية للبلدان على تناول المسائل البيئية؛

(ز) دعم مبادرات التوعية بالقانون البيئي على مختلف المستويات؛

(ح) تشجيع البحوث، بما في ذلك الدراسات والتقارير، بشأن المسائل البيئية الناشئة والعلاقة بين القانون البيئي والمجالات القانونية الأخرى ذات الصلة؛

(ط) تعزيز التدريب في مجال القانون البيئي، لا سيما للمهنيين القانونيين مثل القضاة والمدعين العامين وغيرهم من موظفي الإنفاذ.

المبادئ التوجيهية للتنفيذ

٥ - من شأن تنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس وأنشطته أن:

(أ) يستجيب لاحتياجات وأولويات البلدان؛

(ب) يكون قابلاً للتحقيق ومحدداً بوضوح وقابلاً للقياس ويمكن التحقق منه وموجهاً نحو تحقيق النتائج؛

(ج) يوضع وينفذ بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين أو بالتنسيق معهم أو في شراكة معهم، حسب الاقتضاء، ويعزز المشاركة العامة؛

(د) يعزز أوجه التآزر والتكامل ويتجنب الازدواج مع المبادرات والأنشطة الأخرى في مجال القانون البيئي؛

(هـ) يكون قائماً على العلوم وأفضل الممارسات والبيانات المتاحة؛

(و) يكون متسقاً مع البُعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، ويولي كذلك الاعتبار الواجب للأولويات المحددة وطنياً والقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى والعمليات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف، بما في ذلك العمليات الإقليمية؛

(ز) يعزز المساواة بين الجنسين والمشاركة النشطة للشباب، فضلاً عن الإنصاف بين أفراد كل جيل وفيما بين الأجيال؛

(ح) يعزز تطبيق التقييمات البيئية من أجل الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

الترتيبات المؤسسية والرصد

٦ - ستشمل الترتيبات المؤسسية والرصد لبرنامج مونتيفيديو الخامس ما يلي:

(أ) سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار ولايته الحالية وفي حدود الموارد المتاحة، كأمانة برنامج مونتيفيديو الخامس ويؤدي المهام التالية:

'١' تنفيذ الأنشطة في إطار برنامج مونتفيديو والمساهمة في تحقيق رؤية وأهداف برنامج مونتفيديو بتوجيه من الدول الأعضاء من خلال جهة الاتصال الوطنية؛

'٢' التعاون في تنفيذ البرنامج مع الدول الأعضاء، من خلال جهات الاتصال الوطنية لبرنامج مونتيفيديو، والاستجابة لها والتواصل معها عن كثب واتّباع توجيهاتها؛

'٣' تنظيم وتيسير اجتماعات جهات الاتصال الوطنية واللجنة التوجيهية في إطار برنامج مونتيفيديو؛

'٤' تشجيع تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات، فضلاً عن بناء القدرات، بما في ذلك بين جهات الاتصال الوطنية لبرنامج مونتيفيديو؛

'٥' إعداد التقارير المرحلية والتقارير الأخرى ذات الصلة من أجل تنفيذ برنامج مونتيفيديو على نحو فعال؛

'٦' رعاية المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ برنامج مونتيفيديو؛

'٧' التعاون، حسب الاقتضاء، مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لضمان الدعم المتبادل للجهود؛

'٨' رصد تنفيذ برنامج مونتيفيديو؛

'٩' تحديث القائمة الحالية لجهات الاتصال الوطنية لبرنامج مونتفيديو، والأنشطة والمشاريع وطلبات الدعم المقدمة من الدول الأعضاء في إطار البرنامج؛

'١٠' إعداد تقارير عن تنفيذ برنامج مونتفيديو وأنشطته وتمويله كل سنتين؛

'١١' السعي إلى الحصول على تمويل مناسب لتنفيذ الأنشطة في إطار برنامج مونتيفيديو والنظر في إنشاء صندوق استئماني لإدارة الأموال المخصصة له، حسب الاقتضاء، وفقاً للقرارات ذات الصلة لجمعية البيئة، بما في ذلك من خلال مصادر التمويل الأخرى مثل المساهمات الطوعية من الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الأخرى؛

'١٢' ضمان قابلية القياس والمساءلة والشفافية والإدارة الموجهة نحو تحقيق النتائج للأموال المخصصة لبرنامج مونتفيديو، حسب الاقتضاء، وإبلاغ جهات الاتصال الوطنية.

(ب) **جهات الاتصال الوطنية**: عملاً بقرار جمعية البيئة ١٩/٢، تُدعى الحكومات إلى تعيين جهات اتصال وطنية لبرنامج مونتيفيديو. ويفضل أن تكون جهات الاتصال الوطنية من كبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي. وستقوم جهات الاتصال بما يلي:

'١' تحديد المجالات ذات الأولوية لتنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس؛

'٢' التعاون مع الأمانة وتوجيهها في تنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس؛

'٣' استعراض برنامج مونتفيديو الخامس، حسب الاقتضاء، بما في ذلك التقارير المرحلية التي تعدها الأمانة، وتشجيع تنفيذه، بدعم من الأمانة؛

'٤' تزويد الأمانة بالبيانات الوطنية المتاحة في مجال وضع وتنفيذ القانون البيئي للاضطلاع بمهامها وتحديد الاحتياجات والأولويات على جميع المستويات ذات الصلة؛

'٥' دعم الجهود الرامية إلى التواصل والتعاون بين المسؤولين الحكوميين الآخرين وأصحاب المصلحة الرئيسيين على جميع المستويات الملائمة لتنفيذ الأنشطة في إطار برنامج مونتيفيديو؛

'٦' المشاركة في الاجتماعات العالمية التي تعقد كل سنتين والاجتماعات الأخرى ذات الصلة لجهات الاتصال الوطنية، والتي ستُعقد وجهاً لوجه أو عن بعد، حسب الاقتضاء؛

'٧' تقديم المشورة الاستراتيجية والإرشادات والتوجيه إلى الأمانة في تنفيذ برنامج مونتفيديو؛

'٨' المساهمة في تحفيز العمل لتناول المسائل البيئية الناشئة من خلال القانون.

(ج) **اللجنة التوجيهية للتنفيذ:** ستقوم جهات الاتصال الوطنية لبرنامج مونتفيديو، في الاجتماعات العالمية، بتعيين لجنة توجيهية للتنفيذ تتألف من ممثلَين إلى ثلاثة ممثلين مرشحين من كل إقليم من أقاليم الأمم المتحدة، وعلى نحو يكفل التوازن بين الجنسين إلى أقصى حد ممكن. وستعمل اللجنة التوجيهية للتنفيذ مع الأمانة في تنفيذ برنامج مونتفيديو، استناداً إلى التوصيات والتوجيه العام الصادر عن اجتماعات جهات الاتصال الوطنية. وستعمل اللجنة التوجيهية للتنفيذ أيضاً مع الأمانة وجهات الاتصال الوطنية الأخرى للتحضير لاجتماعات جهات الاتصال الوطنية. وستضع الأمانة مشروع طرائق عمل اللجنة التوجيهية للتنفيذ لعرضه في الاجتماع العالمي الأول للنظر فيه واعتماده.

(د) **المساعدة في التنفيذ:** يمكن دعوة الأكاديميين والخبراء البارزين في مجال القانون البيئي، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة والقطاع الخاص للمساعدة في آلية تنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس، حسب الاقتضاء والإمكان.

المرفق الثاني

موجز الرئيسين المشاركين لاجتماع فريق أصدقاء الرئيسين المشاركين لبرنامج مونتفيديو لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً الذي عقد في نيروبي من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

موجز الرئيسين المشاركين

أولاً - الافتتاح والمسائل التنظيمية

١ - افتتحت السيدة إليزابيث ماروما مريما، مديرة شعبة القانون في برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاجتماع في الساعة التاسعة صباحاً من يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وترأس الاجتماع السيد تيموثي ر. إيب من الولايات المتحدة الأمريكية والسيد مارشيلو كوسياس من أوروغواي. وعملت السيدة كونزانغ من بوتان كمقررة.

٢ - وكان الغرض من الاجتماع مناقشة وتأييد مقترح الأمانة لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي لفترة محددة تبدأ في عام ٢٠٢٠، لعرضه على جمعية الأمم المتحدة للبيئة لكي تنظر فيه في دورتها الرابعة، المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٩.

٣ - وعلى النحو المحدد في الاجتماع العالمي الأول لجهات الاتصال الوطنية لبرنامج مونتفيديو لوضع القانون البيئي واستعراضه دورياً، المعقود في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ضم فريق أصدقاء الرئيسين المشاركين الاتحاد الأوروبي وإثيوبيا والأردن وأوروغواي وأوغندا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبوتان وجامايكا والجمهورية العربية السورية وزامبيا وسورينام وسويسرا وشيلي والصين والكاميرون وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ولم يتمكن الأردن والمملكة المتحدة من حضور الاجتماع. وشاركت كندا في الاجتماع إلى جانب ممثلين من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

ثانياً - عرض ومناقشة مشروع مقترح لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي لفترة محددة تبدأ في عام ٢٠٢٠

٤ - قدم ممثل الأمانة مشروع مقترح لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي لفترة محددة تبدأ في عام ٢٠٢٠. وصُمِّم البرنامج الحكومي الدولي المقترح الممتد لعشر سنوات، والذي سيشار إليه باسم برنامج مونتيفيديو الخامس، لتوجيه تحديد وتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في مجال القانون البيئي. وتضمن تعزيز التركيز على دعم الدول الأعضاء على المستوى الوطني في وضع وتنفيذ القانون البيئي، إلى جانب مقترحات لتعزيز إدارة برنامج مونتيفيديو، بوسائل منها إقامة شبكة معززة من جهات الاتصال الوطنية لضمان اتباع نهج توجهه البلدان بقدر أكبر.

٥ - ورحب المشاركون بالمشروع وقدموا تعليقات واقتراحات مفصلة لتحسين وتعزيز المقترح. وتضمنت الرسائل الرئيسية، من بين أمور أخرى، أن يكون لبرنامج مونتيفيديو الخامس:

(أ) ***رؤية*** تعزز وضع وتنفيذ سيادة القانون البيئي، وتعزز القدرات ذات الصلة في البلدان وتسهم في البُعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ب) ***أهداف*** محددة بوضوح، بما في ذلك الدعم لبناء القدرات والدعم لوضع وتنفيذ القانون البيئي على جميع المستويات؛

(ج) ***مجالات للأنشطة الاستراتيجية*** تتسم بالوضوح، بما في ذلك توفير أدوات توجيه عملية، وتبادل المعلومات، وتعزيز الاعتراف بالعلاقة الداعمة والمتبادلة بين القانون البيئي والركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة، والتعاون، وتعزيز الشراكات، ومبادرات التثقيف والتوعية، من بين أمور أخرى؛

(د) ***مبادئ توجيهية للتنفيذ*** تتسم بالوضوح: ينبغي أن يستجيب البرنامج للاحتياجات والأولويات القطرية، وأن يكون موجهاً نحو تحقيق النتائج، وأن يعزز أوجه التآزر والشراكات، وأن يرتكز على العلوم وأفضل الممارسات والبيانات المتاحة، وأن يكون متسقاً مع خطة عام ٢٠٣٠ والقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وأن يولي كذلك الاعتبار الواجب للأولويات المحددة وطنياً، وللقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وللعمليات الأخرى المتعددة الأطراف، بما في ذلك العمليات البيئية الإقليمية؛

(هـ) ***ترتيبات مؤسسية*** واضحة، بما في ذلك تكليف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاضطلاع بأنشطة رئيسية وتنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس بشكل فعال، ونظام أوضح وأقوى لجهات الاتصال الوطنية، ولجنة توجيهية للتنفيذ والمساعدة في التنفيذ.

٦ - واقترح بعض المشاركين إدراج إشارة صريحة إلى إنشاء صندوق استئماني لدعم التنفيذ في قرار مقترح لتنظر فيه الدورة الرابعة لجمعية البيئة.

ثالثاً - نتائج الاجتماع

٧ - اتفق المشاركون، في نهاية الاجتماع، على نسخة منقحة من مقترح الأمانة، تقدم إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة لكي تنظر فيها في دورتها الرابعة. واتفق على تعميم النسخة المنقحة على المشاركين بعد أن تقوم الأمانة بتنسيقها وتحريرها. ويرفق المقترح المنقح بهذا الموجز.

٨ - واختتم الاجتماع في الساعة ٩:٢٥ من مساء ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.